

البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة واقع ونتائج¹

د. سامي ميخاري

لقد أدى النمو السكاني، والمستويات المتراجعة للفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية ونقص فرص العمل المحلية إلى زيادات في معدلات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ووفقاً لبيانات مسح القوى العاملة الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد ارتفعت معدلات البطالة في الضفة الغربية بشكل مثير منذ بدء الانتفاضة الثانية في سبتمبر/أيلول 2000، حيث بلغت للعام 2002 28.2%، مقابل 12.1% للعام 2000 في حين انخفضت في العام 2005 لتصل إلى حوالي 20.3%. أما في قطاع غزة فالارتفاع في معدلات البطالة كان دراماتيكيًا، ارتفعت معدلات البطالة في العام 2002 إلى 38.1%، مقابل 18.7% في العام 2000، وانخفضت في العام 2005 لتصل إلى حوالي 30.3%.

ويلاحظ من خلال عرض معدلات البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة أن هذه المعدلات ترتفع خلال فترات الإغلاق العسكري الذي يفرض على المناطق الفلسطينية، ففي عام 2002 تدهور الوضع أكثر في الضفة الغربية، حيث كان لعمليات حظر التجول والإغلاق وغيرها من القيود على الحركة تأثير قاسٍ على كافة نواحي الحياة الاقتصادية. وشهد عام 2005 بعض التحسن في الوضع العام. ونتيجة لهذه الاغلاقات والتشديد في القيود المفروضة على حركة العاملين إلى داخل إسرائيل فقد ما يقارب من 100 ألف عامل فلسطيني وظائفهم في إسرائيل. ففي عام 2000، 146 ألف فلسطيني (116,000 من الضفة الغربية و30,000 من غزة) كانوا يعملون في إسرائيل والمناطق الصناعية الإسرائيلية والمستوطنات، خاصة في قطاعي البناء والزراعة. ولكن في عام 2002، انخفض هذا العدد إلى 33,000؛ ومنذ ذلك الوقت، فإن عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات كان مستقرًا نسبيًا، وزاد (أو تراجع) هذا العدد مع مدى الإغلاق المفروض.

لقد شكل دخل العمال الفلسطينيين في إسرائيل مصدراً مهماً جداً يعمل على زيادة حجم الطلب العام في الاقتصاد الفلسطيني، فقد مثلت تحويلات العمال الفلسطينيين من إسرائيل حوالي 18 بالمائة (الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي) من الدخل المستخدمة في العام 1999 إلا أن التناقص في عدد العمال في إسرائيل أدى إلى انخفاض كبير وملحوظ في تحويلات العمال. وكان لهذا الانخفاض أثر كبير على مستوى دخل الأسر الفلسطينية؛ وبدوره، فإن الدخل المنخفض ترجم نفسه في الانخفاض في الطلب على البضائع المحلية، ما يعني أيضاً مستويات أقل من التشغيل المحلي في داخل الضفة الغربية وغزة.

إن الحقائق المرفقة أعلاه مسندة أيضاً من خلال البحث الأكاديمي الذي قمت به بمشاركة البروفيسور Robert Sauer من جامعة Southampton البريطانية، والذي من خلاله قمنا بقياس تأثير العمالة الأجنبية في سوق العمل الإسرائيلي والاضغاط المتكررة المفروضة على الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بالنسبة ل: 1. إمكانية تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل 2. معدل الدخل الشهري للفلسطينيين. وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

¹ مصدر المعلومات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

هناك تداخل في القطاعات التي يعمل بها كل من الفلسطينيين و الأجانب في إسرائيل, هذا الى التداخل أدى تنافس على أماكن العمل.

تبين أنه كان هناك تقريبا 180,000 عامل أجنبي في إسرائيل في الربع الأول من العام 1999. وازداد هذا العدد ليصل إلى 240,000 في الربع الأول من العام 2002 ومن ثم انخفض العدد ليصبح 180,000 مرة أخرى في العام 2004 , اى أنه هنالك ارتباط بين أعداد العمال الأجانب في إسرائيل ووتيرة الإغلاقات والقيود المفروضة على الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد وجدنا من خلال هذه الدراسة أن الزيادة بنسبة 10% بعرض العمالة الأجنبية في إسرائيل يؤدي إلى انخفاض العمالة الفلسطينية من الضفة الغربية في إسرائيل بمقدار 17.2% و العمالة من قطاع غزة في إسرائيل بمقدار 12.4% وإلى انخفاض معدل الدخل الشهري للفلسطينيين من الضفة الغربية بمقدار 10.6% و انخفاض معدل الدخل الشهري للفلسطينيين من قطاع غزة بمقدار 18.8%

أن العمالة الأجنبية لها تأثير أكبر على العمالة الفلسطينية من الإغلاقات المؤقتة. وذلك لان العمالة المهاجرة تمثل العامل الدائم طويل الأمد وهو إحلال العمالة الأجنبية مكان العمالة الفلسطينية, بينما تمثل الإغلاقات المؤقتة عامل قصير الأمد وهو صعوبة الوصول إلى السوق الإسرائيلية .